الأهرام

١٩٩٨/١/٩

مواجهه

رئيس مجلس الشعب :

ا‌! نية لتعطيل ا‌الرقابة الدستورية و‌الضجة لا مبرر لها

سالت د.احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب:ما حقيقة الحملة ا‌لثارة ضد ا‌لجلس والتى تنسب إليه محاولة الحد من رقابة المحكمة الدستورية على القوانين؟

رد رئيس المجلس مؤكدا: لم تكن هناك ادنى محاولة، او اى تفكير فى هذا الاتجاه.بل على العكس من ذلك فان المجلس فى مناقشاته يكن كل تقدير للمحكمة الدستورية ويعلى من شانها واضاف قائلا أن حقيقة الامر هى أن احد أعضاء المجلس من الحزب الوطنى تقدم دون استشارة حزبه باقتراح قانون أسسه على افكار سبق أن نادى بها استاذ بحقوق الاسكندرية تقضى بأن القانون الذى يحكم بعدم دستوريته يرسل إلى مجلس الشعب لكى يعدله بما يتفق مع الحكم

فتحى سرور

ولأن احكام الدستورية العليا قابلة للتنفيذ فور صدورها ونشرها بالجريدة الرسمية.دون انتظار لتعديل من مجلس الشعب لكى يصبح القانون دستوريا.فقد كان مغزيا إقتراح عضو المجلس هو تعطيل القوة التنفيذية للمحكمة الدستورية إلى حين يصدر قرار المجلس بالتعديل.وقد اعتقد البعض أن تقديم الاقتراح تم بناء على اتفاق مسبق مع الحزب او الحكومة.بهدف تعطيل الرقابة الدستورية.ومن هنا قامت الضجة الحالية ضد مجلس الشعب بحجة انه اتخذ إجراءات فعلية تمهد لإصداره.بينما كل ما اتخذه المجلس من إجراءات هو إحالة الاقتراح بالقانون إلى مجلس الشورى لاخذ الرأى عليه باعتبار ان قانون الدستورية العليا من القوانين المكملة للدستور.كما احاله المجلس إلى لجنة المقترحات المختصة لكيلا يقال أن هناك غل لحرية الاعضاء فى التعبير عن ارادتهم.وقد سارع المجلس بابداء رايه من خلال رفض اللجنة المختصة للاقتراح ومن ثم لا أرى مبررا بالمرة لإثارة هذه الضجة حول إقتراح بقانون لم يقره المجلس

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية